

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٠

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، لتنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج الزيت

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

**قـرـر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تقدم الحكومة اليابانية قرضاً قيمته ( ٣٨,٨٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ) ين يابانى إلى الحكومة المصرية لتنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج الزيت ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

( الموافق ٦ يونية سنة ٢٠١٠ م ) .

**حسنى مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢ رجب سنة ١٤٣١ هـ

( الموافق ١٤ يونية سنة ٢٠١٠ م )

القاهرة في ١٥ مارس ٢٠١٠

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى ( ويشار إليها فيما بعد بـ « جاىكا » ) قرضاً بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثمانية وثلاثين ملياراً وثمانمائة وأربعة وستين مليون ين ( ٣٨٨٦٤٠٠٠٠٠٠٠ ين ) ( ويشار إليه فيما بعد بـ « القرض » ) إلى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ( ويشار إليها فيما بعد بـ « المقترض » ) وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج الزيت ( ويشار إليه فيما بعد بـ « المشروع » ) .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والجاىكا ، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذى سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

( أ ) ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عاماً بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) سيكون سعر الفائدة ثلاثة من عشرة في المائة (٣,٠٪) سنوياً ؛  
(ج) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزء  
من القرض سيتم إتاحتها لتغطية مدفوعات تقدم لاستشاري المشروع ،  
فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحد من المائة في المائة  
(١,٠٪) سنوياً ؛

(د) ستكون فترة السحب تسع (٩) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول  
اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) سيتم فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة  
واحد من عشرة في المائة (١,٠٪) سنوياً .

(٢) سيتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه  
بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما في ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه  
بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية ومثلها وزارة المالية بجمهورية مصر  
العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى  
ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة المقترض لموردين ومقاولين  
واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقاً لتلك  
العقود التي يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات  
(أو أى منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه  
المشتريات قد تمت في دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت في ،  
وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على نطاق دول المنشأ  
المصرح لها بالتعامل المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات ( أو أى منهما ) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ يتم شراؤها وفقا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والذي يتضمن ، ضمن غيره إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقاً للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سيمنع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات ( أو أى منهما ) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤

٨ - (١) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة و / أو الناتجة عن القرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - أية ضرائب والتي يسهل تحديدها وفقا لعملية التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع أو أى منهم فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والمقترض ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو :

- ( أ ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ؛  
( ب ) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذا سلامة عامة المواطنين في جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ؛ و  
( ج ) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها في التفاهم الحالى .
- ١٠ - ستمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا ب :

- ( أ ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و  
( ب ) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١١ - ستتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضاً أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .  
وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

السيد / كاورو إيشيكاوا

( إمضاء )

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة في ١٥ مارس ٢٠١٠

صاحب السعادة

السيد / كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذي ينص على ما يلى :

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى ( ويشار إليها فيما بعد بـ « جاىكا » ) قرضاً بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثمانية وثلاثين ملياراً وثمانمائة وأربعة وستين مليون ين ( ٣٨٨٦٤٠٠٠٠٠٠٠ ين ) ( ويشار إليه فيما بعد بـ « القرض » ) إلى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ( ويشار إليها فيما بعد بـ « المقترض » ) وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج الزيت ( ويشار إليه فيما بعد بـ « المشروع » ) .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والجاىكا ، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذي سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

( أ ) ستكون فترة السداد ثلاثين ( ٣٠ ) عاماً بعد فترة سماح عشرة ( ١٠ ) أعوام ؛

( ب ) سيكون سعر الفائدة ثلاثة من عشرة فى المائة ( ٣ . ٠ ٪ ) سنوياً ؛

(ج) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزء من القرض سيتم إتاحتها لتغطية مدفوعات تقدم لاستشاري المشروع ، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحد من المائة في المائة (٠,١٪) سنوياً ؛

(د) ستكون فترة السحب تسع (٩) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) سيتم قرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة في المائة (٠,١٪) سنوياً .

(٢) سيتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما في ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية ومثلها وزارة المالية بجمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سيتم فتح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة المقترض لموردين ومقاولين واستشاريين أو أي منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقاً لتلك العقود التي يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات ( أو أي منهما ) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت في دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت في ، وخدمات ووردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات ( أو أي منهما ) المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء الخاص بالجايبكا ، والذي يتضمن ، ضمن غيره إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراة وفقاً للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٧ - سيمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم في جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات ( أو أي منهما ) المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) .

٨ - (١) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة في جمهورية مصر العربية المتعلقة و / أو الناتجة عن القرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أي منهم المنفذين لأعمال في جمهورية مصر العربية - أية ضرائب والتي يسهل تحديدها وفقاً لعملية التوريد ذات الصلة ، بما في ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع أو أي منهم في التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أي منهم والمقترض ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو :

( أ ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ؛

(ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذا سلامة عامة المواطنين في جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ؛ و

(ج) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وفعاليتها للأغراض المنصوص عليها في التفاهم الحالي .



١٠ - ستمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان  
والجايبكا ب :

( أ ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و

(ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١١ - ستتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق  
بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفىنى أيضاً أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد  
تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين  
الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى  
من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول  
هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ،  
وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإنه ليشرفىنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد  
فى خطاب سعادتكم ، وأوافق على أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد  
اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى  
من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا  
الاتفاق حيز التنفيذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ،  
وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجده لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**فايزة أبو النجا**

( إمضاء )

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

